

جنون المال

أصدق ما يقال في التهافت على المال في هذه الأيام ، إنه جنون ... لأن الجنون هو الذى يخرج الإنسان عن طوره ، ويضل العقل عن صوابه ، ويدفعه إلى الإجرام الذى لا يستبيحه وهو مالك لرشده ، محافظ على اتزانه ، مقدر للتبعة التى عليه ، والعاقبة التى تلقاه . وهذا هو الجنون الذى يتمثل لنا فى تهافت المصايين به على طلب المال ، غير مبالين أن يطلبوه من طريق الشر أو من طريق الرذيلة أو من طريق النذالة والسقوط ، فلم نسمع فى غير هذه الأيام أن رجلاً ينتمى إلى طائفة شريفة مجعولة لصيانة الشرف والنظام ، يقتل زميله بعد تدبير طويل ، واحتيال خبيث ، ثم يشرع فى إحراق جثتيهما ، لينجو بفعلته ويأمن عاقبة عمله ، وإنه ليصنع كل ذلك ويصر على صنيعه ويروض عليه ضميره ساعة بعد ساعة ، ويوماً بعد يوم ، طمعاً فى مبلغ من المال لا يحمل اللص المحترف ، فى غير هذه الأيام ، على مثل هذا الصنيع .

ولم نسمع فى غير هذه الأيام أن أفراداً من الطلاب الناشئين ، يتفقون على التسلل إلى عيادات الأطباء عسى أن يجدوا فى

ملابس أصحابها مبلغاً من المال ، قل أو كثير ، يأخذونه بالحرام وينفقونه بالحرام . ولم نسمع في غير هذه الأيام أن الأخ يقتل ابن أخيه ثم يقتل نفسه بعده ، لأن أخاه ضاق ذرعاً بالإنفاق عليه . فلا تردعه براءة الطفولة التي وثقت به واستسلمت إليه ، ولا يردعه موقف الموت الذي يوقظ الضمير الميت بعد طول هجوعه ، ولا يتغلب شيء من ذلك على حقه الذي أججه في نفسه حرمانه من بعض المال .

والمال محبوب حيث كان ، ومحبوب في كل زمان . ولكن هذا الحب ضرب من الجنون ، وليس بالحب الذي يصدر من العاقل ويبقى لصاحبه بقية من رشاد أو اعتصام . من أين جاء هذا الطائف الغريب بعد الحرب العالمية ، وفي أثناء الحرب العالمية ؟

أهو « انحلال » يعقبه الزوال كما يجري على ألسنة المتشائمين المذعورين من طغيان هذا الوباء ؟

أما أنه وباء فلا شك فيه ، لأنه طغى على جميع الأمم وظهر في جميع البيئات !

وهذا هو الذي يدفع التشاؤم ويدعو إلى بعض الرجاء ، ولا تناقض في هذا كما يبدو من الوهلة الأولى : لا تناقض في الوباء الذي يدعو إلى الرجاء . لأن الإنسانية لا تصاب بالانحلال كلها دفعة واحدة ، والأمم لا تمرض مرض الفناء كلها

دفعه واحدة ، فإذا كان وباء عاما فهو ليس بانحلال ، وفي ذلك بعض العزاء وبعض الرجاء في تبدل الحال غير الحال .
وأكبر الظن أنه اختلال في أوضاع الأمور ، وليس بانحلال ينذر بالفناء .

هو اختلال في توزيع المال بين الطبقات والأفراد أعطى أناسا فوق ما يستحقون وحرّم أناسا مما يستحقون ، فاضطرب ميزان المجتمع ودب هذا الاضطراب إلى العقول والأخلاق .
ولا أحسب أننا نصفه الوصف الكامل إذا قلنا إنه اختلال ، أو إنه سوء توزيع للثروة ، ثم وقفنا عند هذا الحد اليسير .
فليس زماننا هذا أول زمان اختلت فيه موازين الأرزاق ، وأعطي أناسا بغير حق وحرّم أناسا بغير حق ، وخص فريقا بالثروة العريضة وفريقا آخر بالضيق المحرج والإعسار الشديد .
كلا . ليس زماننا هذا بأول زمان جرى فيه هذا التفاوت في الأرزاق . فقدّمنا عرفت الأمم أناسا يبنون القصور ويجمعون القناطير ، وأناسا يحرمون القوت ولا يدخرون في الصباح وجبة المساء من الطعام ، فضلا عن أرزاق أيام وأعوام .
وقديما قال الحكماء في ذلك ، ونظم الشعراء فيه ما هو مشهور ومأثور من شكوى الزمن ، أو من تنبيه ذوى الثراء إلى واجب الأغنياء .

لكنه اختلال واختلال .

وقد يكون الفرق بين اختلال واختلال ، أبعد جداً من الفرق بين الفوضى والنظام ، وبين الاختلال والاعتدال .

فليس المهم في اختلال الثروة سوء التوزيع ، وإنما المهم فيه كيف يسوء التوزيع ، وكيف يكون الحصول على الثروة ؟ وكيف يكون الإنفاق ؟ ومن الذى ينفق ماله الكثير ؟

ولهذا يقع الفارق العظيم بين اختلال واختلال ، وقد وقع هذا الفارق العظيم في أيام الحرب العالمية ، وبعد أيام الحرب العالمية ، فوقع العالم كله في هاوية هذا البلاء .

يقول الرياضى الكبير « أوليفر لودج » ليس من الحكمة أن تهتم القوانين بمن يحمل السلاح ، ولا تهتم بمن يحمل المال ، وهو سلاح أخطر من كل سلاح .

وهذا هو مقطع الصواب في كل مشكلة من مشاكل الثروة ، وكل آفة من آفات الاجتماع .

والحرب العالمية لم تجنب على الأمم جنائية الاختلال ثم تركتها عند ذلك . ولكنها أضافت إلى الاختلال كل جنائياته ، فوضعت المال في شر الأيدى ، ومكنتهم منه بشر الوسائل . وفتحت لهم شر الأبواب للبذل والإنفاق .

وضعت المال في شر الأيدى ، لأنها هى الأيدى التى امتلأت بالمصادفة من تقلبات الحرب وطوارئ المفاجآت ، أو هى أيدى الوضعاء الذين يتسفلون في طلب الرزق ولا يكلفهم التسفل

مشقة تأباها طبائعهم الوضيعة ، لأنهم من قبل ذلك وضعاء .
ومكنتهم منها بشر الوسائل ، لأنها وسائل الغش وخدمة
الشهوات والاتجار في السوق السوداء بأقوات الجياح ، وأدوية
المرضى ، وتهريب السلع ومضاربات الأسعار .

وفتحت لهم شر الأبواب للبذل والإنفاق ، لأنهم ينفقون المال
بغير مبالاة في سوق الفساد ، ويبعثونه ذات اليمين وذات اليسار
لشراء الذمم والأعراض وتشجيع الغواية والإجرام .
وهذا هو الاختلال المخيف ، لأنه اختلال يقلب أوضاع
الأمر وينقض المبادئ القويمة ، ويهدم الاعتقاد في الخير والعدل
والإنصاف .

وعندئذ تجب مراقبة الأيدي التي تحمل المال . كما تجب مراقبة
الأيدي التي تحمل السلاح . لأنها تقتل بسلاح المال كل خلق
شريف ، وتحمي به كل خلق مردول .

ومتى ضاعت الثقة بالإنصاف ، وكثرت وسائل الإغراء ،
وارتفع إلى مقام القدوة المحسودة من كانوا في مواطن الأقدام .
فقد بطل الشعور بالعيب وغلب على النفوس شعور واحد : وهو
المكسب العاجل واللذة العاجلة ، فكلهم يعمل لساعته الحاضرة
ولا يبالي بالغد القريب ولا بالمستقبل البعيد . ومن بعده
الطوفان .

ولا نجاة للإنسانية في هذه الحالة إلا بتقصير أجلها وتوقيف

أثرها وإقامة السدود المنيعة التي تصد تيارها الجارف ، قبل أن يكتسح في طريقه كل أساس من أسس العمران . وعلى المصلحين والحكومات واجب مضاعف في أمثال هذه الأوقات .

فالمصلحون مسئولون عن إحياء المبادئ وتثبيت العقائد وتغليب المثل العليا على المنافع الصغيرة . لأن النفس الإنسانية لا تنهالك على اللذة العاجلة إلا إذا أقفرت من المبادئ الباقية ، وخلت من العقيدة المقنعة التي تقاوم إغراء الساعة . وتطمئن إلى دوام الخير والصلاح .

أما الحكومات فواجبها الأكبر في أمثال هذه الأوقات أن تنزع السلاح من أيدي المجرمين ، ونعني بالسلاح هنا سلاح المال ، وهو في الواقع أمضى سلاح ، ولولاه لما حمل المجرم السفاك سلاح النار والحديد .

وليس المقصود أن تصدر الحكومات أموالا في أيدي المالكين ، لأن المصادرة عمل يأباه نظام الحكم الحديث .

ولكن المقصود هو استخدام الضريبة لنفع المجتمع كله بأموال بعض الأفراد ، وهو من جهة أخرى إغلاق أبواب المفاسد التي تنفق فيها الأموال بغير حساب ، وتباع فيها الأعراض والأخلاق ببيع السماح .

وليس في الضرائب المشروعة مخالفة لمبادئ الحرية أو قواعد الاقتصاد . لأن المجتمع صاحب الحق الأول في الأموال التي

يجمعها الأفراد من أبنائه ، ولا سيما في أوقات الحروب وما بعد الحروب . إذ تكون الثروات الطارئة مأخوذة في الغالب من أقوات الناس ومن الخسائر الفادحة التي تحملوها على السواء . وإذا بقيت الأموال الكثيرة في أيدي الأفراد فينبغي أن تحول الحكومات بينهم وبين استخدامها في المفسد والآثم ، وهي قادرة على ذلك إذا حجرت على أسباب الفتن وأقامت الرقابة على أسواق الشهوات ووضعت المصاعب في سبيلها ، وحالت بينها وبين إيقاع الأبرياء في شباك الإغراء والإغواء .

* * *

إن الأطباء الاجتماعيين يحدثوننا عن آفات الأمم وأدواء الجماعات ، ويحدثوننا عن أعراض من الجنون تصاب بها بعض هذه الجماعات في أوقات بعد أوقات .

فإن لم يكن تهافت بعض الناس على المال في زماننا هذا جنوناً أو سعاراً ، فلا نعرف له اسماً آخر بين الأسماء ، وإذا كان المصلحون والمسئولون لا يحمون الأمم منه ، كما يحمونها من مجنون يحمل السلاح في كلتا يديه - فقد تذهب الأمم فريسة لذلك الجنون المنطلق من جميع القيود .

وكل شيء جائز إلا أن يقف المصلحون والمسئولون مكتوفي اليدين حيال هذه السورة الطائشة ، فإن موضع الكتاف هنا هو

أيدى المجانين ، لا أيدى المصلحين والمسؤولين ، ووقانا الله
العاقبة إذا انطلقت الأيدى التى تستحق الكتاف ، وكتفت
الأيدى التى تتحرك للخير والإصلاح .